مؤشر

الفضائيات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . الثلاثاء 07 نوفمبر 2023

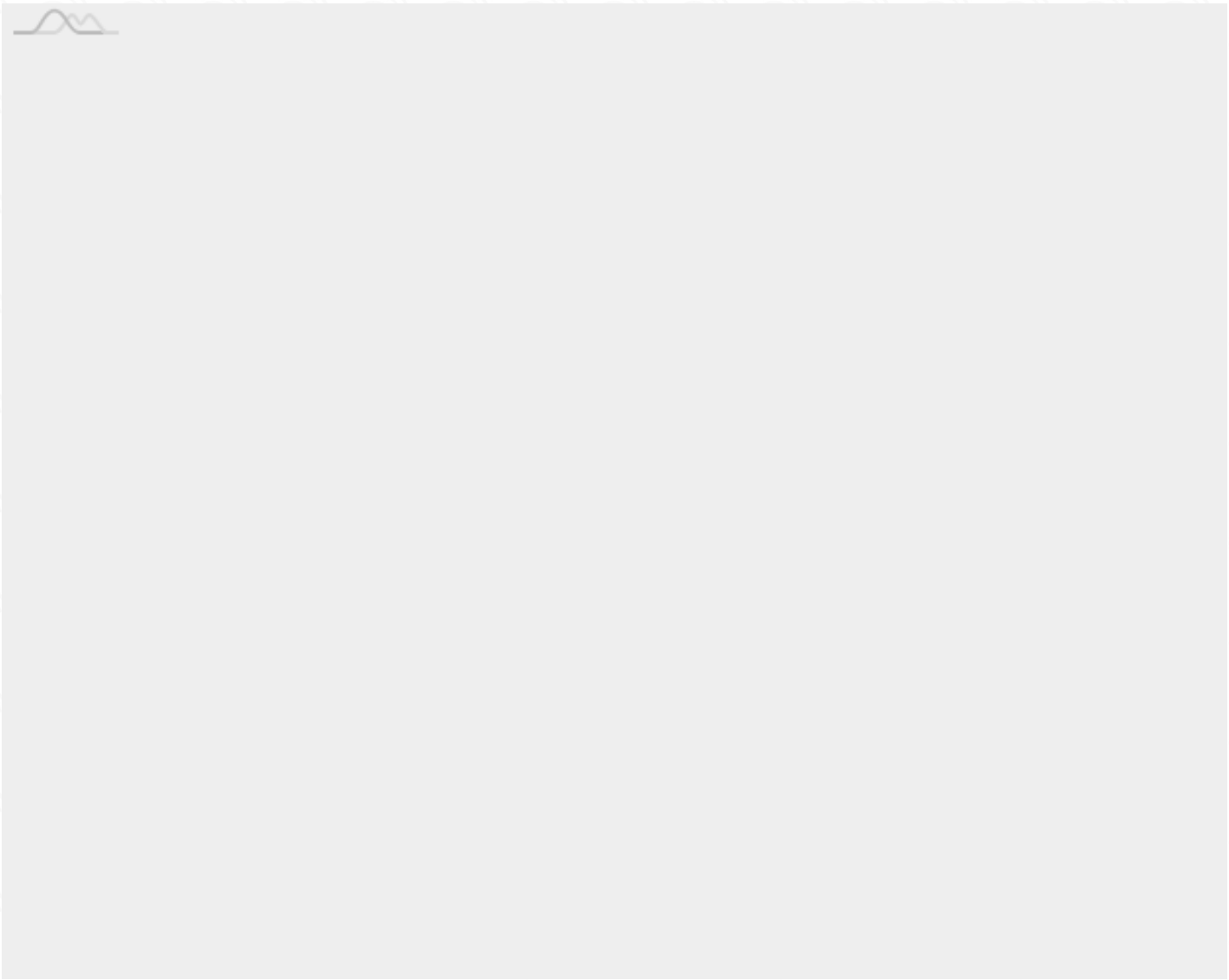

أبو مرزوق: النساء والأطفال والمنيين استثنوا من هجوم ٧ أكتوبر.. وعند وقف القتال سنطلق سراح الضيوف

(إقليمي ودولي . عربي BBC)

أصر أحد أكبر قادة حماس بأن الحركة لم تقتل مدنيين في "إسرائيل"، مؤكدا أن من استهدفوا هم المجندين فقط.

وقال موسى أبو مرزوق في حوار مع بي بي سي إن "النساء والأطفال والمدنيين استثنوا" من هجمات حماس.

وتقول "إسرائيل" إن أكثر من 1400 شخص قتلوا على يد حماس في هجمات 7 أكتوبر/ تشرين الأول، معظمهم من المدنيين.

وأجريت المقابلة مع أبو مرزوق في إحدى الدول الخليجية، وهو نائب الزعيم السياسي لحركة حماس و تتعرض "أصوله وممتلكاته في المملكة المتحدة للتجميد" بموجب لوائح مكافحة الإرهاب.

وعند سؤاله عن الرهائن المحتجزين داخل القطاع فأجاب أبو مرزوق أنهم لم يتمكنوا من إطلاق سراح الرهائن وسط القصف الإسرائيلي المستمر على غزة.

وتقول وزارة الصحة الفلسطينية في غزة إن 10 آلاف شخص قتلوا منذ أن بدأت "إسرائيل" حربها على غزة الشهر الماضي.

ومؤخرا سافر أبو مرزوق إلى موسكو لمناقشة قضية ثمانية مواطنين "إسرائيليين" روس كانوا ضمن من اختطفتهم حركة حماس، المصنفة حركة إرهابية والمحظورة في العديد من البلدان بما في ذلك المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وقال إن أعضاء الحركة في غزة "عثروا على رهينتين روسيتين بين الرهائن، لكنهم لم يتمكنوا من إطلاق سراحهما بسبب الأحداث الحاصلة".

وأضاف أنهم لن يتمكنوا على أرض الواقع، من إطلاق سراح الرهائن إلا إذا "أوقف الإسرائيليون القتال حتى نتمكن من تسليمهم إلى الصليب الأحمر".

وفي معرض حديثه عن هجوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول، أكد أبو مرزوق أن محمد الضيف، قائد كتائب القسام، الجناح العسكري لحماس، أمر رجاله بتجنب المدنيين.

وأضاف "الضيف قال لمقاتليه بوضوح: لا تقتلوا امرأة، ولا طفلا، ولا شيخا".

وقال إن من ضمن من "استهدفتهم" الحركة، جنود الاحتياط الإسرائيليين. مؤكدا أن "المجندين والجنود" هم فقط الذين قتلوا.

مضيفا أن النساء والأطفال والمدنيين "مستثنون".

وعندما سئل عما إذا كان الجناح السياسي لحماس على علم بالتحضيرات للهجوم، قال نائب الزعيم السياسي للحركة

/ moasher

إن الجناح المسلح "ليس عليه التشاور مع القيادة السياسية، إذ ليست هناك حاجة لذلك".

وجاءت المقابلة يوم السبت بعد أن رفضت "إسرائيل" طلب الولايات المتحدة بـ "هدنة إنسانية" في غزة للسماح بدخول المساعدات الإنسانية وإخراج بعض الأسرى الـ 240 الذين تحتجزهم حماس.

وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الجمعة، إنه يجب إطلاق سراح جميع الرهائن قبل الاتفاق على أي هدنة مؤقتة.

وقال مرزوق إن حماس لا تملك قائمة بأسماء جميع من سماهم بـ "الضيوف"، كما أنه لا يعرف مكان وجود الكثير منهم، لأنهم محتجزون من قبل "فصائل مختلفة".

وتوجد داخل غزة عدة مجموعات وفصائل مسلحة، بما في ذلك حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، التي تعمل بشكل وثيق مع حماس لكنها مستقلة.

وقال إن هناك حاجة إلى وقف إطلاق النار لجمع المعلومات، مضيفا أن هناك أولويات أخرى خلال عمليات القصف.

---

٥٤٨ في أقل من يوم.. عداد الشهداء يرتفع إلى 10328 فلسطينياً بينهم 4237 طفلاً

(إقليمي ودولي . عربي بوست)

كشفت وزارة الصحة في غزة، الثلاثاء 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، أن حصيلة الشهداء في غزة ارتفعت لـ10328 فلسطينياً بينهم 4237 طفلاً قُتلوا في ضربات الاحتلال الإسرائيلي على القطاع المتواصلة منذ أكثر من ثلاثين يوماً، فيما أضافت وزارة الصحة أن الاحتلال ارتكب في الساعات الماضية 21 مجزرة أسفرت عن استشهاد 548 فلسطينياً.

يأتي هذا في وقت شنّ فيه جيش الاحتلال الإسرائيلي، ليل الثلاثاء، قصفاً عنيفاً على مناطق مختلفة من قطاع غزة المُحاصر، مستهدفاً المنازل والمباني؛ ما تسبّب باستشهاد وإصابة فلسطينيين، فيما أكدت حكومة غزة أن 70% من سكان القطاع نزحوا قسرياً عن منازلهم.

بكاء مدير المستشفى الإندونيسي بغزة يتصدر مواقع التواصل ويكشف الأوضاع الكارثية للمنشئات الصحية

(إقليمي ودولي . الجزيرة نت)

وثّق ناشطون ومنصات إخبارية فلسطينية مشهدا مصورا لمدير المستشفى الإندونيسي في غزة عاطف الكحلوت وهو يبكي خلال مناشدته للعالم، بشأن ما آل إليه حال المشفى من أوضاع توصف بالكارثية، وسط اكتظاظه بالمرضى والمصابين جراء العدوان الإسرائيلي المستمر على القطاع لأكثر من شهر، والذي أصاب -أيضا- محيط المستشفى لأكثر من مرة.

وناشد مدير المستشفى العالم ومنظمات حقوق الإنسان لإنقاذ الشعب الفلسطيني من "آلة الدمار الصهيوني"، قائلا من داخل غرفة العناية المركزة "هذه دموع العاجز.. نشكو إلى االله الأمة العربية والإسلامية والعالم الظالم مما يحدث لمصابينا ومرضانا".

وكان المستشفى الإندونيسي -الذي استكمل بناؤه في 2015 ويخدم قرابة 400 ألف نسمة- تعرض للقصف أكثر من مرة، منها في اليوم الأول للعدوان الإسرائيلي على غزة، واستهدفت مركبة بداخله، مما أسفر عن استشهاد اثنين من العاملين.

وادعى ناطق جيش الاحتلال الإسرائيلي في وقت سابق، وجود علاقة للمستشفى بفصائل فلسطينية أو استخدام أنفاق تحته، ونفت لجنة الإنقاذ والطوارئ الطبية الإندونيسية "ميرسي – إندونيسيا" التي أشرفت على بناء وتمويل المستشفى تلك الادعاءات.

وتتعرض مستشفيات غزة لقصف إسرائيلي وتهديدات بالإخلاء، وتعرض بعضها لغارات راح ضحيتها المئات من بينها قصف المسشفى المعمداني الذي قضى خلاله 500 شهيد، وقصف محيط مجمع الشفاء الطبي، وسط مزاعم الاحتلال وجود أنفاق تحت بعض المسشفيات، وهو ما تنفيه السلطات الصحية في غزة وتدعو إلى تشكيل لجنة أممية للتحقق من ذلك، مؤكدة أن هذه المزاعم جزء من حملة تضليل ينفذها الاحتلال لتسويغ قصف المستشفيات.

كما دخلت مستشفيات قطاع غزة في حالة انهيار فعلي بسبب انقطاع الكهرباء ونفاد الأدوية والمستلزمات الطبية والوقود جراء الحصار الإسرائيلي والقصف المكثف المستمر على القطاع، ووجهت وزارة الصحة هناك نداء استغاثة من أجل إنقاذ حياة الجرحى والمرضى.

وباتت المستشفيات تعمل عبر مولدات كهربائية بالوقود بعد انقطاع الكهرباء، وبات الوقود نفسه غير متوفر في ظل تعمد الاحتلال منع دخوله بين ما يصل للقطاع من مساعدات حتى الآن، فضلا عن نفاد الأدوية والمستهلكات الطبية التي تنذر جميعها بكارثة إنسانية.

ليبيا.. مرحلة انتقالية أم نزاع يهدد بالتفكك

(إقليمي ودولي . الأناضول)

"خطر اندلاع نزاع قد يتسم بالعنف إذا تم الإقدام على تسمية حكومة على نحو أحادي الجانب"، هذا ما حذر منه المبعوث الأممي إلى ليبيا السنغالي عبد االله باتيلي، في الوقت الذي أصدر مجلس النواب الليبي قوانين

الانتخابات، التي لا تحظى بدعم شريكه السياسي المجلس الأعلى للدولة.

فالمشهد الواقعي يختلف عن ذلك الذي يتم التسويق له بأن ليبيا متجهة نحو الانتخابات بعد استلام المفوضية العليا للانتخابات لقانوني الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في 9 أكتوبر/تشرين الأول، ما يضع أمامها (قانونيا) 240 يوما من تاريخ دخولهما حيز التنفيذ في 5 أكتوبر، بحسب باتيلي.

لكن مجلس النواب لم يعلن نشر قوانين الانتخابات في الجريدة الرسمية على الفور، بل أعلن نشرها في 2 نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، رغم اعتراض المجلس الأعلى للدولة (نيابي استشاري).

ويمثل اللقاء المرتقب لمحمد تكالة، رئيس المجلس الأعلى للدولة، مع عقيلة صالح، رئيس مجلس النواب، في القاهرة، فرصة لتجاوز عقبة الخلاف بشأن قوانين الانتخابات.

لكن هذا اللقاء الذي سيكون الأول من نوعه بين عقيلة وتكالة، منذ انتخاب الأخير رئيسا لمجلس الدولة في 6 أغسطس/آب الماضي، يواجه خلافات جوهرية لطالما أعاقت التوافق بين الطرفين خلال السنوات الماضية، خاصة ما تعلق بترشح العسكريين ومزدوجي الجنسية.

بين النظرية والواقعية
نظريا؛ الانتخابات لا بد أن تجرى قبل نهاية مايو/أيار المقبل، وفق حسابات الأناضول.

واقعيا؛ نحن أمام مشهد مشابه لانتخابات ديسمبر/كانون الأول 2021، عندما أصدر مجلس النواب قوانين الانتخابات دون التوافق مع المجلس الأعلى للدولة (بمثابة غرفة ثانية للبرلمان)، والتي توقفت قبيل إعلان قائمة المرشحين الرسمية للانتخابات الرئاسية، بسبب تضمنها ثلاث أسماء جدلية (سيف الإسلام القذافي، خليفة حفتر، عبد الحميد الدبيبة).

لكن هناك سيناريو آخر مكرر وأخطر، متعلق بتشكيل مجلس النواب حكومة جديدة "غير توافقية"، من شأنه أن يشعل حربا جديدة، على غرار الاشتباكات العنيفة في العاصمة طرابلس بين الكتائب الداعمة لحكومة الوحدة برئاسة عبد الحميد الدبيبة، والكتائب الداعمة للحكومة المكلفة من مجلس النواب في أغسطس 2022، وأوقعت عشرات القتلى والجرحى.

يسعى مجلس النواب الداعم لقائد قوات الشرق خليفة حفتر، للإطاحة بحكومة الدبيبة، بالتوافق مع جناح في المجلس الأعلى للدولة بقيادة رئيسه السابق خالد المشري، وتشكيل حكومة جديدة "لإجراء الانتخابات".

ولتحقيق هذا السيناريو تم اشتراط إجراء الانتخابات بتشكيل حكومة جديدة، وجرى تضمين ذلك في اتفاق لجنة 6+6 المشتركة بين مجلسي النواب والدولة.

إلا أن خسارة المشري، رئاسة مجلس الدولة، وصعود محمد تكالة، المدعوم من الموالين للدبيبة، خلط حسابات مجلس النواب، خاصة بعد اعتراض المجلس الأعلى للدولة على التعديلات التي أدخلت على القوانين الانتخابية، ويصر على أن نسخة بوزنيقة، هي التي ينبغي أن تُعتمد.

انسداد سياسي
المشهد السياسي الحالي وصل إلى طريق مسدود، فلا المجلس الأعلى للدولة ممثلا في رئيسه تكالة، سيقبل التنازل عن نسخة بوزنيقة، ولا مجلس النواب سيقبل التراجع عن القوانين التي صادق عليها.

/ moasher

أحد نتائج هذا الانسداد، أن المجلس الأعلى للدولة تجاهل طلب عقيلة صالح، رئيس مجلس النواب، "تشكيل لجنة مشتركة لقبول طلبات الترشح لرئاسة الحكومة" الجديدة.

وهذا التجاهل يصب في مصلحة الدبيبة، الذي يرفض تسليم السلطة إلا لحكومة منبثقة عن برلمان منتخب، ما يعني استمرار الوضع القائم؛ انقسام سياسي بين الشرق والغرب، وعدم إجراء الانتخابات.

كما أن المفوضية العليا للانتخابات أبلغت البعثة الأممية أن تنفيذ القوانين الانتخابية لن يبدأ إلا بعد حل مسألة "الحكومة الجديدة"، تماشيا مع المادة 86 من قانون الانتخابات الرئاسية والمادة 90 من قانون مجلس الأمة، وفق ما أعلنه باتيلي في إحاطته الأخيرة أمام مجلس الأمن.

أي أن العدد التنازلي لـ240 يوما الذي ستجرى خلاله الانتخابات لن يبدأ من يوم 5 أكتوبر، تاريخ دخول قوانينها حيز النفاذ، بل من تاريخ اعتماد حكومة جديدة.

وربط إجراء الانتخابات بتشكيل حكومة جديدة، يجعل إجراءها "مستحيلا"، ما لم تتغير المعطيات الحالية.

لكن من الممكن أن يتكرر سيناريو 2021، عندما دعمت الولايات المتحدة الأمريكية قوانين انتخابات غير توافقية أصدرها مجلس النواب منفردا دون موافقة مجلس الدولة، لكن قطار الانتخابات لم يصل إلى محطته الأخيرة.

وهذا السيناريو ليس مستبعدا، خاصة أن مجلس الدولة كان ينتظر موقفا داعما له من البعثة الأممية بعد "خرق" التعديل الدستوري الـ13 عند تعديل نسخة بوزنيقة، لكن المبعوث الأممي حمّله ضمنيا مسؤولية عرقلة الانتخابات.

إذ قال باتيلي في إحاطته الأخيرة إن "رفض المجلس الأعلى للدولة، للتعديلات التي أدخلتها لجنة (6+6) بعد بوزنيقة، يشكل خيارا سياسيا، يعرّض للخطر كل المكاسب التي حققها المجلسان، والحلول الوسط التي توصلا إليها بشق الأنفس".

باتيلي يتخلى عن "الآلية البديلة"
كان مفاجئا أن لا تتضمن إحاطة باتيلي أمام مجلس الأمن الدولي في 16 أكتوبر، أي إشارة لتحذيراته السابقة بتشكيل "آلية بديلة" أو "لجنة تسييرية عليا" إذا أخفق مجلسا النواب والدولة في التوصل لاتفاق حول قوانين الانتخابات في الوقت المناسب.

وحذر باتيلي في مارس/آذار الماضي، بالنظر "في الإجراء البديل الذي يمكن أن نسلكه"، لكنه تجاهل هذا التحذير في إحاطته الأخيرة رغم الانسداد الحاصل.

وخطة باتيلي الحالية، دعم ما توصلت إليه لجنة 6+6 من قوانين انتخابات، بما فيها التعديلات الأخيرة التي اعترض عليها المجلس الأعلى للدولة، والمطالبة بمزيد من التنقيحات، حتى تصبح هذه القوانين قابلة للتنفيذ.

لكن الأهم من ذلك، دعوة باتلي الأطراف الليبية "لتشكيل حكومة موحدة لقيادة البلاد إلى الانتخابات"، بحيث تتولى البعثة الأممية "تيسير هذه العملية".

وقد يبدو هذا الطرح متماهيا مع طلب عقيلة، بتشكيل لجنة متساوية الأعضاء بين مجلسي النواب والدولة للنظر في ترشيحات لرئاسة الحكومة الجديدة، إلا أن باتيلي له وجهة نظر مختلفة.

إذ أنه لا يريد أن يقتصر تشكيل الحكومة الموحدة على مجلسي النواب والدولة، بل أن يشمل "أصحاب الشأن

جميعهم، بمن فيهم القادة الرئيسيين".

وأصحاب الشأن، بحسب باتيلي، هم "المؤسسات الرئيسية (مجلسي النواب والدولة والرئاسي وحكومة الوحدة..)، بل وأيضا الجهات العسكرية والأمنية، والأحزاب السياسية، والمرشحين، وقادة المجتمع، ومنظمات المجتمع المدني، ومجموعات النساء والشباب، والإعلاميين وغيرهم من المكونات".

ودعا كل هذه الأطراف للاجتماع والاتفاق على تشكيل "حكومة موحدة" بتيسير من البعثة الأممية بهدف إجراء الانتخابات.

ومقترح تشكيل "حكومة موحدة" جديدة، بإشراك أطراف سياسية وعسكرية ومجتمعية وفئوية.. لا يعني سوى دخول مرحلة انتقالية جديدة، تتطلب أشهرا أطول للتوافق حول مسارها، ما يعني أن فرصة إجراء الانتخابات قبل نهاية العام تبخرت، ومن المرجح أن يتم دحرجة موعدها إلى نهاية العام المقبل أو الذي يليه.

وليبيا ليست في فسحة من الوقت، فالجغرافيا السياسية المحيطة بها ملتهبة سواء في السودان أو في النيجر أو تشاد، بل وحتى في مصر، التي يواجه أمنها القومي تهديدا بسبب الحرب على غزة، ومحاولات إسرائيل تهجير أكثر من 2.2 مليون فلسطيني إلى سيناء.

وباتيلي، نفسه لمح إلى أن ليبيا مهددة بـ"التفكك"، ودعا إلى عدم الاستخفاف بالأزمات المستمرة في السودان ودول الساحل وتداعياتها على البلاد.

وهذا الوضع الأمني المتأزم في أكثر من جبهة دولية، ناهيك عن مواجهة تحديات إعادة إعمار مدينة درنة، التي أغرقتها الفيضانات في 10 سبتمبر/أيلول الماضي، تجعل الليبيين أمام تحدي تقديم تنازلات أكبر لتوحيد بلادهم، لتفادي سيناريوهات أسوأ من التفكك.

"نصر االله قريب".. صور "أبو عبيدة" تتصدر موقع نادي رياضي تابع للاحتلال

(إقليمي ودولي . العربي الجديد)

يعرف الإسرائيليون أبو عبيدة، الناطق بلسان "كتائب القسام"، الجناح العسكري لحركة "حماس"، من خلال إطلالاته المتكررة في الحروب السابقة، وفي هذه الحرب على وجه الخصوص، التي بدأت منذ عملية "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول بشكل خاص.

وعدا ظهوره الذي تبثه وتنشره قنوات التلفزة والمواقع ووسائل الإعلام، فوجئ الإسرائيليون، الليلة الماضية بصورة أبو عبيدة في موقع تابع للنادي الرياضي الإسرائيلي "مكابي تل أبيب" لكرة السلة، حيث اختُرق الموقع، ونُشرت فيه صورة أبو عبيدة، بالإضافة إلى عبارة "نصر االله قريب"، بحسب ما أفادت وسائل إعلام إسرائيلية. وتم أيضاً اختراق مواقع لنوادٍ رياضية أخرى من ضمنها "هبوعيل بئر السبع"، و"مكابي نتانيا" لكرة القدم.

وعلّق فريق "مكابي تل أبيب" اليوم الثلاثاء، على اختراق موقعه، من خلال حسابه على موقع "إكس، قائلاً: "تم في الليلة الماضية اختراق الموقع الرسمي التابع للفريق في إطار هجوم السايبر الذي استهدف عدداً من المواقع

الرياضية الإسرائيلية. خلال وقت قصير تم حل المشكلة، وعاد الموقع للعمل كالمعتاد. لن يوقفنا أي شيء وبالتأكيد ليس هذا الأمر".

يذكر في السياق أن بعض الدوريات الرياضية الإسرائيلية في مختلف المجالات، قد توقفت منذ السابع من أكتوبر.

ويأتي اختراق المواقع الرياضية الإسرائيلية، ضمن سلسلة هجمات في إطار حرب السايبر التي تشنها عدة جهات على المواقع الإسرائيلية، وهي حرب اكتسبت زخماً كبيراً في السنوات الأخيرة، وشملت في فترات سابقة مواقع حكومية.

وحذّرت "هيئة السايبر الوطنية" في إسرائيل، وجيش الاحتلال الإسرائيلي والأجهزة الأمنية، بما فيها "الشاباك"، في الآونة الأخيرة، الإسرائيليين من هجمات إلكترونية محتملة، على خلفية الحرب على غزة.

وتأتي واقعة نشر صورة أبو عبيدة، في المواقع الرياضية الإسرائيلية، بعد يومين فقط من تعليق صور له في تركيا، خلال زيارة وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، وهو الأمر الذي تناولته وسائل الإعلام الإسرائيلية ولم يلقَ استحسانها، واعتبرته موقفاً معادياً، وانحيازاً لحركة "حماس"، ودعماً لها، خاصة بعد تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي وجه انتقادات شديدة اللهجة لإسرائيل بسب حربها على غزة، وإعادة تركيا سفيرها من تل أبيب.

في غضون ذلك، يقول الصحافي الإسرائيلي يوني بن مناحيم، في فيديو نشره الأسبوع الماضي على مواقع التواصل الاجتماعي، إن شخصية أبو عبيدة تحوّلت منذ الحرب الحالية بشكل خاص إلى شخصية معروفة أكثر، "وهو الذي يحرص على الظهور دائماً من خلال مقاطع فيديو مسجلة مسبقاً ملثماً بالكوفية".

وبرأي الصحافي الإسرائيلي، فإن أبو عبيدة هو الذي يقود الحرب الإعلامية والحرب النفسية للجناح العسكري لحركة "حماس" منذ سنوات، وبطبيعة الحال في الحرب الحالية. ويضيف أن أبو عبيدة يلعب دوراً خاصاً وبارزاً في هذه الحرب بشكل خاص، "وتمكّن من فرض نفسه على وسائل الإعلام العربية والأجنبية وكذلك الإسرائيلية".

وأشار الصحافي الإسرائيلي إلى أن "أبو عبيدة مقرب جداً من القيادة العسكرية لحركة "حماس"، والتي تقدّر مهارته"، وأن "التقديرات الإسرائيلية تشير إلى تواجده في الأنفاق تحت مستشفى الشفاء"، حيث يزعم أن المقر الرئيسي الذي تدير "حماس" منه الحرب يتواجد هناك.

وقال بن مناحيم من خلال الفيديو أيضاً، إن أبو عبيدة يسبق الناطق بلسان جيش الاحتلال الإسرائيلي في مرات كثيرة، ويوفّر معلومات مهمّة للإعلام حول ما يجري في الحرب وحول قضية الأسرى الإسرائيليين.

وذكر الصحافي الإسرائيلي أن جيش الاحتلال حاول عدة مرات اغتيال أبو عبيدة في حروب سابقة، وأن هذا الهدف لا يزال على أجندته مع قادة آخرين في حركة "حماس".

ويعتبر بن مناحيم أن أبو عبيدة يشكّل اليوم "رأس الحربة في منظومة الحرب النفسية التي تمارسها "حماس" ضد إسرائيل"، وأنه يحظى بشعبية كبيرة (..) ونجح في أن يتحول إلى أيقونة الجناح العسكري لحركة "حماس" في أوساط الفلسطينيين، وفي أوساط داعمي "حماس" حول العالم، وأن اسمه يتردد خلال التظاهرات والمسيرات التي ينظمها مؤيدو حماس في القدس والضفة الغربية، إلى جانب محمد الضيف (قائد كتائب القسام) وآخرين، حيث يهتفون بأسمائهم".

وزعم جيش الاحتلال الإسرائيلي قبل نحو أسبوعين أنه كشف عن الهوية الحقيقية لأبو عبيدة.

وقال الصحافي الإسرائيلي إن هذا يندرج في إطار الحرب النفسية التي تمارسها إسرائيل على حركة "حماس"، وإن مصير أبو عبيدة قد حُسم بالنسبة لإسرائيل، في إشارة إلى أنه على قائمة الشخصيات التي تسعى إسرائيل لاغتيالها، كباقي القيادات العسكرية في "حماس".

مجازر جديدة في غزة واستشهاد 48 صحفيا منذ بداية العدوان

(إقليمي ودولي . الجزيرة نت)

في اليوم الـ32 من الحرب على غزة، تواصلت الغارات المكثفة على القطاع، وارتكبت قوات الاحتلال مجازر جديدة في مخيمي المغازي والشاطئ وفي حي الزيتون، كما استهدفت بالقصف مبنى تابعا لمستشفى الشفاء ومحيط المستشفى الإندونيسي شمال القطاع.

وارتفع عدد الشهداء منذ بداية العدوان إلى أكثر من 10 آلاف، وتنتشر جثامين عشرات الشهداء في شوارع مدينة غزة في ظل تحذيرات من كارثة صحية.

ونددت منظمات دولية وأممية بقصف قوات الاحتلال خزانات مياه ومخابز وألواح الطاقة الشمسية، وحذرت من حرمان سكان غزة من ضروريات الحياة.

وشهدت الساعات الماضية سقوط 8 شهداء في طولكرم والقدس وجنوب الخليل وبيت لحم، مما يرفع عدد الشهداء إلى 163 منذ شهر.

وتأتي تلك التطورات في حين قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إن إسرائيل ستدرس فترات توقف تكتيكية صغيرة في القتال في غزة، وأشار إلى أن قوات الاحتلال ستتحمل المسؤولية الأمنية الشاملة في القطاع لفترة طويلة.